الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
11 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

ثم: السيدة ريبيديا (نائب الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-53899 X(A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٦١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/68/77-E/2013/13)

١ - **السيدة خلف** (الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): قدمت تقرير اللجنة عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، الذي يغطي الفترة من ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/68/77-E/2013/13)، مقرنة بياناها بعرض شرائح مُرقْمن، فقالت إن السياسات التمييزية التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين هي بمثابة فصل بحكم الأمر الواقع. وتشمل هذه السياسات وضع نظامين قانونيين مستقلين تماما، أحدهما للمستوطنين الإسرائيليين والآخر للفلسطينيين. وإن الفلسطينيين لا يتمتعون على قدم المساواة بحق استخدام الطرق والهياكل الأساسية أو الحصول على قدم المساواة على الخدمات الأساسية والموارد المائية. وهم يخضعون لصفيفة من الأوامر العسكرية التي لا تطبق إلا على الفلسطينيين. وإن نظام تقسيم المناطق الذي تطبقه إسرائيل لا يسمح للفلسطينيين فعليا بالبناء إلا على ١ في المائة من المنطقة جيم في الضفة الغربية و١٣ في المائة من القدس الشرقية. وبالتالي يضطر كثير من الفلسطينيين إلى البناء بدون ترخيص فتواجه ممتلكاتهم خطر الإزالة.

٢ - وأردفت قائلة إن إسرائيل تواصل اتباع سياسة استخدام القوة والاحتجاز التعسفي بشكل غير متناسب ومفرط. ففي الفترة من ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٣، قتل ٢٦٨ فلسطينيا وجرح ٤٨٣ ٤ آخرين على يد قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شنت إسرائيل هجوما عسكريا على قطاع غزة فقتلت ٩٩ مدنيا فلسطينيا من بينهم ٣٣ طفلا. وتواصل إسرائيل استخدام ممارسات ترقى إلى التعذيب. وقد وثقت أيضا إساءة المعاملة المنهجية والمؤسسية للسجناء الأطفال.

٣ - واسترسلت قائلة إن إسرائيل تواصل تشريد الفلسطينيين قسرا، بمن فيهم ٨١٥ شخصا بسبب هدم منازلهم في الضفة الغربية، و٠٠٠ ٣ شخص بسبب هجوم تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على قطاع غزة. وتستولي إسرائيل، منذ بداية الاحتلال، على نحو ٤٠ في المائة من الضفة الغربية لإقامة المستوطنات، وبلغ ذلك حد النقل غير المشروع لسكانها إلى الأرض المحتلة. وعلى الرغم من أن المستوطنات البالغ عددها ١٥٠ والبؤر الاستيطانية غير المأذون بها البالغ عددها نحو ١٠٠ كلها غير قانونية، يبلغ عدد سكانها الآن نحو ١٩ في المائة من مجموع سكان الضفة الغربية. وستؤدي خطة الاستيطان E1 إذا ما نفذت إلى فصل القدس الشرقية تماما عن بقية الضفة الغربية، وستقوض الوحدة الإقليمية بين الجزئين الشمالي والجنوبي للضفة. وهناك زيادة في العنف والتخويف من جانب المستوطنين، بما في ذلك الهجمات العنصرية التي يشنونها ضد الشعب الفلسطيني والممتلكات والأماكن المقدسة الفلسطينية. ولا تتدخل قوات الأمن الإسرائيلية في أغلب الأحيان.

٤ - واستطردت قائلة إن محكمة العدل الدولية قد خلصت في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى أن جدار المقام في الضفة الغربية والنظام المرتبط به منافيان للقانون الدولي، وإن إسرائيل ملزمة بوقف بناء الجدار وإزالته وتقديم تعويضات عن الأضرار الناشئة عن بنائه. وعليها أن تمتثل

لـذلك. وبالإضـافة إلى ذلـك، يواجـه الفلـسطينيون يوميـا العقبات والإذلال في تحركاتهم.

٥ - وتابعت قائلة إن إسرائيل واصلت الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مما يعد بمثابة عقاب جماعي لأكثر من ١،٦ مليون نسمة. ويمنع الجيش الإسرائيلي أيضا الفلسطينيين من الوصول إلى ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة و٨٥ في المائة من المناطق العسكرية التي يحق لهم الدخول إليها بموجب اتفاقات أوسلو.

٦ - واسترسلت قائلة إن إسرائيل تستغل حوالي ٨٩ في المائة من المياه المتاحة في الأرض الفلسطينية وتحول دون إنشاء الفلسطينيين للآبار أو حفرها. ويبلغ استهلاك الفرد من المياه أقل من ٧٠ لترا في اليوم للفلسطينيين، بالمقارنة بما يصل إلى ٤٥٠ لترا في اليوم للإسرائيليين المقيمين في المستوطنات غير الشرعية. وفي قطاع غزة، تعد نسبة تتراوح بين ٩٠ و٩٥ في المائة من المياه غير صالحة للاستهلاك الآدمي، ونتج عن تدهور المرافق الصحية بسبب الحصار أن هناك حوالي ٨٩ مليون لتر من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئيا يتم تصريفها في البحر كل يوم. وفي الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، لا يتصل بشبكة المجاري إلا ٣١ في المائة من الفلسطينيين.

٧ - ومضت قائلة إن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزال غير مستدام بسبب القيود المستمرة المفروضة على الحركة والدخول. ولا يزال معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة عاليا، إذ بلغ ٢٢،٩ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١١، كان يعيش ٢٥،٨ في المائة من الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة في فقر و١٢،٩ في المائة في فقر مدقع. وفي القدس الشرقية، يعيش ٧٨ في المائة من الفلسطينيين دون خط الفقر، وذلك أسوأ رقم مسجل. وفي تقدير البنك الدولي أنه إذا رفعت القيود المفروضة على المنطقة جيم، سيزيد الناتج المحلي الإجمالي ومعدل العمالة الفلسطينيين بنسبة ٣٥ في المائة. وقد أظهرت عملية حساب تقريبية أن الاقتصاد الفلسطيني قد خسر ١٦،٥ بليون دولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤ خلال السنوات العشر السابقة. ويصنف أكثر من ٤٠ في المائة من الأسر الفلسطينية بأنها تفتقد إلى الأمن الغذائي أو معرضة لافتقاد الأمن الغذائي، وسُجلت بينها معدلات عالية من الإصابة بفقر الدم. وقد أدى الهجوم الذي شن على قطاع غزة إلى تدمير ٢٨٦ مدرسة، وتتعرض ٣٨ مدرسة أخرى لخطر الإزالة في الضفة الغربية. ويستمر التحرش بالتلاميذ والمعلمين. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتاج عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥ و٠٠٠ ٥٠ شخص في قطاع غزة إلى شكل من أشكال الرعاية النفسية.

٨ - وانتقلت إلى الحديث عن الجولان السوري المحتل، فقالت إن قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ينص على أن القرار الإسرائيلي بفرض القوانين والولاية القضائية والإدارة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل هو قرار باطل ولاغ ولا يترتب عليه أي أثر قانوني دولي. ومع ذلك تواصل إسرائيل سياساتها للضم بحكم الأمر الواقع، فتمارس التمييز ضد المواطنين العرب السوريين لصالح ٠٠٠ ١٩ مستوطن إسرائيلي غير قانوني. وتشمل التدابير المتخذة فرض قيود على تراخيص البناء والتمييز في التخطيط الحضري، والخدمات الضرورية، وتوزيع المياه، لا سيما لأغراض الري.

٩ - وأضافت قائلة إنه لا ينبغي السماح باستمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده ونظامه التمييزي وممارساته التمييزية دون عقاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لكفالة تنفيذ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٠ - **السيد الحنتولي** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن الشعب الفلسطيني يعاني منذ عقود من الاحتلال الإسرائيلي المستمر وأعمال القتل والاعتقالات التعسفية للمدنيين (بمن فيهم الأطفال)، ومصادرة الأراضي وهدم الممتلكات، ومن القيود الشديدة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وكل ذلك يقوض الاقتصاد الفلسطيني. وهذه السياسات هي جزء من استراتيجية منهجية تهدف إلى التشريد القسري للشعب الفلسطيني.

١١ - وأردف قائلا إن أغلب المزارعين الفلسطينيين يعتمدون على زراعة أشجار الزيتون التي هي جزء من التاريخ والمجتمع الفلسطينيين. وإن بيع زيت الزيتون يمكن أن يجلب عشرات الملايين من الدولارات للاقتصاد الفلسطيني. غير أنه يجري إعاقة عملية الحصاد الحالي بسبب الهجوم الوحشي والمنهجي من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستوطنين التي تقتلع الأشجار وتسرق المحاصيل وتغرق الأراضي الزراعية بمياه المجاري، مما يسبب أضرارا اقتصادية وبيئية جسيمة. واليوم، على وجه التحديد، دمر المستوطنون ٦٠٠ شجرة بالقرب من بلدة نابلس. وتحرم إسرائيل القطاع الزراعي الفلسطيني من القيام بدوره الاقتصادي الحيوي ليس فقط بمنع الوصول إلى الأراضي الزراعية والمياه بل أيضا بمنع المزارعين من الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية. ويحرم الاقتصاد الفلسطيني من الوصول إلى ٤٠ في المائة من الأراضي و٨٢ في المائة من المياه الجوفية في الضفة الغربية.

١٢ - وتابع قائلا إن إسرائيل تستغل أكثر من ٩٠ في المائة من الموارد المائية الفلسطينية لاستخدامها الخالص. ويبلغ متوسط استهلاك المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة ٧٠ لترا للفرد في اليوم، وهو دون الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية (١٠٠ لتر في اليوم)، وأدنى بكثير من المتوسط السائد في إسرائيل والذي يبلغ ٣٠٠ لتر للفرد في اليوم.

١٣ - وأردف قائلا إن حصار إسرائيل المستمر لقطاع غزة يعوق حركة الواردات والصادرات والأشخاص. ويُحرم المزارعون الفلسطينيون من الوصول إلى أكثر من ٣٥ في المائة من مساحة قطاع غزة، ويُحرم الصيادون الفلسطينيون من الوصول إلى أكثر من ٨٥ في المائة من مياه الصيد الفلسطينية. ويحول الحصار دون تنفيذ المشاريع المائية اللازمة، مما يفضي إلى ما وصفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأزمة إنسانية متفاقمة.

١٤ - واستطرد قائلا إن جدار الضم العنصري يبلغ طوله ٧٣٢ كيلومترا، ويقع ٨٧ في المائة منه داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد اختير موقعه عمدا للسيطرة على الموارد الفلسطينية، وبخاصة المياه الجوفية، وجعل دولة فلسطين أقل قدرة على البقاء.

١٥ - ومضى قائلا إن الأنشطة الاستيطانية هي العقبة الرئيسية في سبيل التوصل إلى حل عادل وشامل قائم على الدولتين. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الفعالة لإقناع إسرائيل بوضع حد نهائي لاحتلالها الاستعماري. وإن دولة فلسطين ترحب بالقرارات التي اتخذتها بعض الدول لإرسال رسالة واضحة إلى السلطة القائمة بالاحتلال، وذلك، على سبيل المثال، بفرض علامة محددة على المنتجات الآتية من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وهي ترحب أيضا بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها مؤخرا المفوضية الأوروبية بشأن أهلية الكيانات الإسرائيلية وأنشطتها في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ للحصول على المنح والجوائز والصكوك المالية التي يمولها الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٤ فصاعدا. وأضاف أن المبادئ التوجيهية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي

مواصلة تطويرها. وإنه لن يكون هناك اقتصاد فلسطيني قوي ومستدام إلا بعد أن تحصل دولة فلسطين على حريتها وسيادتها على مواردها الطبيعية.

١٦ - تولت السيدة ريبيديا (رومانيا) رئاسة الجلسة.

١٧ - **السيد الكراكسي** (مصر): قال إن الشعبين الفلسطيني والسوري لا يزالان يعانيان نتيجة للتدابير والسياسات التعسفية الإسرائيلية التي تشكل انتهاكات صارخة للعديد من الاتفاقيات الدولية. وإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد فرضت فصلا عنصريا فعليا في الأراضي المحتلة. وقد زادت هجمات المستوطنين على الفلسطينيين، كما زادت حواجز الطرق التي تقيمها إسرائيل في الضفة الغربية. وإن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية وتناضل من أجل دفع مرتبات موظفيها وتوفير النفقات الأخرى في إطار استثمار أجنبي مقيد بشدة. وإن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مستدامة.

١٨ - واسترسل قائلا إن أعمال إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل تتنافى مع اتفاقيتي لاهاي لعام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة. وإن الفلسطينيين والسوريين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال يواجهون التمييز في الوصول إلى المياه، ويزيد جدار الفصل من إعاقة وصولهم إلى الموارد الطبيعية. ولا يجب أن يقف العالم مكتوف الأيدي في مواجهة الأزمة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهونها. ولذلك، تدعو مصر جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الذي سيقدم تحت البند ٦١ من جدول الأعمال.

١٩ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن المجتمع الدولي يدين بأغلبية ساحقة احتلال إسرائيل المستمر بوصفه انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة. وإن القوات الإسرائيلية تواصل التصرف دون خشية أي عقاب على الإطلاق وفي استخفاف كامل بالقانون الدولي.

٢٠ - وأشار إلى الفقرة ١٦ من التقرير، فقال إن السياسات الإسرائيلية تفضي مباشرة إلى موت وإصابة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وأن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا أو جرحوا في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣ يزيد على ضعف ذلك الرقم في الفترة ذاتها من العام السابق.

٢١ - وأردف قائلا إنه، بصفته عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، قد زار مؤخرا عمان والقاهرة في بعثة للأمم المتحدة. وإن اللجنة الخاصة استمعت لشهادة ضحايا الحصار غير القانوني لقطاع غزة والشهود عليه. ولا يزال الحصار يتسبب في انخفاض في مستويات المعيشة، وبلوغ مستويات غير مسبوقة للبطالة والفقر المستحكم. وأضاف أن احتمالات تحقيق النمو تقوضها القيود الشديدة التي تفرضها إسرائيل على الصادرات. فمنذ عام ٢٠٠٧، هبط إنتاج مصائد الأسماك في قطاع غزة من ٤ ٠٠٠ إلى ١ ٥٠٠ طن سنويا. وتأثر المزارعون جراء فرض قيود شبه كلية على الصادرات، وإنفاذ إقامة منطقة عازلة داخل قطاع غزة. وأضاف إن ماليزيا تدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية للسماح للفلسطينيين بتصدير منتجاتهم الزراعية، حيث أن ٨٠ في المائة من الفلسطينيين لا يزالون يعتمدون حتى الآن على المجتمع الدولي للحصول على المساعدات الإنسانية.

٢٢ - واسترسل قائلا إن بعض الشركات المتعددة الجنسية تتربح من مشاريع الاستيطان الإسرائيلية. وإن المؤسسات التجارية تقع عليها مسؤولية ألا تكون شريكة في السياسات

والممارسات الإسرائيلية التي تنتهج علنا حقوق الفلسطينيين. وأضاف أنه من غير المتصور أن تكون مؤسسة تجارية غير واعية بالطبيعة غير القانونية لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وإن من المحتم توخي اليقظة الشديدة على النحو الواجب والإدراك الواضح للآثار القانونية المحتملة للأعمال التجارية المرتبطة بمشروع الاستيطان الإسرائيلي.

٢٣ - واستطرد قائلا إن أعمال إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ضاعفت من أزمة المرافق الصحية، ودمرت الأراضي الزراعية، وزعزعت استقرار النظام الإيكولوجي الحساس. وإن المستوطنين الإسرائيليين دائبون على التحرش بالفلسطينيين وارتكاب أعمال العنف ضدهم وتدمير بساتين الزيتون الفلسطينية. وفي مرتفعات الجولان، تلحق الضرائب الباهظة والقيود الشديدة المفروضة على استخدام المياه أضرارا بالمزارعين.

٢٤ - وتابع قائلا إنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يعزز من برامج مساعدته للتخفيف من الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون وسكان الجولان السوري المحتل. وينبغي أن تحصل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على موارد مالية كافية يعول عليها لتسهيل ذلك العمل. ويجب أن تكف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، وتدميرها والتسبب في فقدانها أو نفادها وتعريضها للخطر.

٢٥ - **السيدة دالي** (تونس): قالت إن منطقتها تقع كلها في أتون نضال من أجل الحرية والكرامة والحياة الكريمة وتقرير المصير. وفي الوقت ذاته، يستمر النضال الفلسطيني والقمع الإسرائيلي على السواء دون كلل. وإن تونس التي كانت في طليعة الثورات، تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة مطلقة على أرضها التاريخية، فضلا عن استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري وأجزاء من الأراضي اللبنانية.

٢٦ - واسترسلت قائلة إن العديد من تقارير الأمم المتحدة وثقت انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، التي يجب أن تتوقف كخطوة أولى نحو إنهاء الاحتلال. ولكي تتحق التنمية المستدامة في المنطقة، يجب أن يتمتع الشعبان الفلسطيني والسوري أولا بالسيادة الدائمة على مواردهما الطبيعية. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف تضامنا دوليا وعملا منسقا.

٢٧ - **السيد الزيد** (المملكة العربية السعودية): قال إن الاحتلال يعوق التنمية المستدامة ويسبب الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة. وإن السياسات التعسفية الإسرائيلية تعوق جهود البلدان المانحة، مثل المملكة العربية السعودية، المبذولة لتنفيذ المشاريع الإنمائية. ومن حق الشعب الفلسطيني أن يطلب تعويضات عما ينشأ عن ذلك من استغلال لموارده الطبيعية والإضرار بها والتسبب في فقدها أو نفادها وتعريضها للخطر. ولا بد لإنشاء المستوطنات وجدار الفصل أن يتوقف حيث أنهما يشكلان انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ولفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير العملية لمنع إسرائيل من استغلال الموارد الطبيعية وتعريض البيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل للخطر.

٢٨ - **السيد الهاجري** (عمان): قال إن بلده يعمل مع البلدان العربية الأخرى والمجتمع الدولي على تسهيل المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد ثبت عجز الأمم المتحدة عن الاضطلاع بمسؤولياتها في دعم إنشاء

دولة مستقلة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ونتيجة لذلك، توسع إنشاء المستوطنات، واستمرت مصادرة الأراضي الفلسطينية بل زاد إحكام الخناق على الشعب الفلسطيني. وشعرت سلطات الاحتلال أنها قادرة على الاستمرار في منع المزارعين من جني محاصيلهم، ناهيك عن إعاقة التواصل الاجتماعي فيما بين الفلسطينيين. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ خطوات عملية من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل وبناء الثقة بين شعوب المنطقة.

٢٩ - **السيد أبو محمد** (العراق): قال إن الاحتلال الإسرائيلي رفع تكلفة الإنتاج وعزل الاقتصاد الفلسطيني عن النظام العالمي. ويعوق الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة حركة البضائع، ودمرت المصادرة غير القانونية للأراضي الهياكل الأساسية للاقتصاد المحلي. وقد سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا للشركات باستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري، انتهاكا للقانون الدولي. وإن إسرائيل، ببنائها للمستوطنات ومصادرتها للموارد الطبيعية وإخضاعها الاقتصاد الفلسطيني لقانونها، إنما تتحكم في مستقبل الشعب الفلسطيني وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

٣٠ - وأردف قائلا إنه لا بد أن ينال الفلسطينيون وسكان الجولان السوري سيادتهم الكاملة على مواردهم الطبيعية. وإن بلده يؤيد الكفاح المشروع القائم المستند إلى القانون الدولي من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة متصلة الأراضي على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وحث أطراف مفاوضات السلام على التعجيل بإحراز تقدم نحو الحل القائم على وجود دولتين.

٣١ - **السيدة آجانيا** (نيكاراغوا): قالت إن اقتصاد الاحتلال يؤثر على كافة مجالات حياة الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، وكذلك تجعل هجمات الجيش الإسرائيلي المستمرة من المستحيل للفلسطينيين التركيز على التنمية. وإن نيكاراغوا التي عانت أيضا من العدوان والاحتلال الأجنبيين في أزمنة مختلفة من تاريخها، تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية.

٣٢ - وأردفت قائلا إن الخطوة الأولى نحو التنمية الاقتصادية المستدامة للشعب الفلسطيني هي فرض حلول الأمم المتحدة التي تدعو إسرائيل إلى الاعتراف بحق تقرير المصير لذلك الشعب وسيادته والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض التي هي تاريخيا أرضهم. وإن نيكاراغو تدين الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. وإن إسرائيل بسياساتها التوسعية والقائمة على الإبادة الجماعية جعلت من إرهاب الدولة أسلوب حياة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٣ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي للجنة أن تدعم تشييد الهياكل الأساسية الحيوية وأن تواصل إدانة إسرائيل حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وإن عدم إحراز تقدم في مفاوضات السلام المستأنفة مؤخرا يثبت مرة أخرى أن قصد إسرائيل الحقيقي ليس السلام وإنما هو بالأحرى الصمود إلى أن يمكنها تغيير التكوين الديمغرافي والديني لتلك الأراضي تغييرا دائما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعين عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع فلسطين. وينبغي أن تشهد هذه السنة قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

٣٤ - **السيدة الحديد** (الأردن): قالت إن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية شرط أساسي من شروط التنمية، فهي تعتمد على تهيئة بيئة تمكينية يتوافر لها إطار قانوني ومؤسسي مناسب لوضع السياسات. وإن إطالة أمد القيود المادية والمؤسسية والإدارية التي تفرضها إسرائيل سيجعل إنعاش

الاقتصاد الفلسطيني أكثر تكلفة واستغراقا للوقت. وأضافت قائلة إن القيود المفروضة على الفلسطينيين تعوق بالفعل الوصول إلى الأراضي الزراعية والموارد الأخرى، مما يكبدهم تكلفة قدرها ٣،٤ بلايين دولار كل عام. وقد أدت القيود المفروضة على حركة البضائع والخدمات والسكان والأموال إلى داخل فلسطين وخارجها، إلى جانب نقص المساعدات المقدمة من المانحين، إلى خفض معدل العمالة في القطاع الخاص ونمو الدخل الأسري.

٣٥ - وأردفت قائلة إن بناء المؤسسات جزء أساسي من التنمية في فلسطين، ويتطلب وضع إطار للتنسيق بين المانحين لتعزيز إمكانية التنبؤ بالمعونة وإدارة النقص في التمويل. وإن وفدها يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز جهوده من أجل التنمية والاضطلاع بمسؤوليته نحو الشعب الفلسطيني.

٣٦ - **السيد المطري** (الكويت): قال إن إسرائيل وضعت نظامين قانونيين مستقلين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإن ما تقوم به من أعمال القمع التعسفية اللاإنسانية تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان. وإن إسرائيل تقطع صلة الاقتصاد الفلسطيني بالعالم الخارجي. وإن التوسع في بناء المستوطنات وهدم المنازل والمساجد والمدارس قد تصاعد في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهذه الأعمال التي تسعى إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة تدل على أن اشتراك إسرائيل في عملية السلام ليس حقيقيا. وفضلا عن ذلك، فهي تنتهك أحكاما عديدة من القانون الدولي، بما فيها المادة ٥٥ من قواعد لاهاي والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وإن إلقاء النفايات في الأرض الفلسطينية المحتلة ينتهك اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة جميع أشكال النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. وأضاف قائلا إن الحصار المستمر المفروض على قطاع غزة هو حالة عقاب جماعي منهجي واضحة، ومن ثم فهو يعد انتهاكا للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة. وعلى المجتمع الدولي الضغط من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ومن أجل إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية التي استولت عليها عام ١٩٦٧، بما فيها الجولان السوري المحتل وأجزاء من الأراضي اللبنانية.

٣٧ - **السيدة سويمارنو** (إندونيسيا): قالت إن لكل بلد حقه السيادي في ممارسة سيادته الدائمة على موارده الطبيعية سعيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن حاجز الفصل، وانعدام الأمن المائي والغذائي، والقيود المفروضة على الحركة والمساعدات الإنسانية تخنق الاقتصاد، وتزيد البطالة وتقلص نطاق الأعمال التجارية للقطاع الخاص. ولن تكون هناك جدوى لمداولات اللجنة ما لم تتناول هذا الوضع.

٣٨ - واسترسلت قائلة إن إندونيسيا قد دربت خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من ١ ٢٠٠ فلسطيني في طائفة من المجالات. وفي عام ٢٠١٤، سيستضيف بلدها مؤتمرا بشأن التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية. وسيسعى المؤتمر إلى تأمين تقديم مساعدات مستدامة لفلسطين وتلبية الاحتياجات العملية للشعب الفلسطيني. وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها الذي لا يتزعزع للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ولإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وإن إحلال السلام على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة فلسطين، سيشكلان عنصرا هاما في أي اتفاق يتم التوصل إليه في المفاوضات الجارية.

٣٩ - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن إسرائيل بحرمانها الفلسطينيين من الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية، جلبت البطالة وتسببت في هبوط غير مسبوق في مستويات معيشتهم. وإن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل تحول دون

تحقيق التنمية المستدامة، وتعد انتهاكا للقانون الدولي وتعوق تحقيق السلام، وتقوض مصداقية الأمم المتحدة. وينبغي أن تمتثل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الجولان السوري المحتل؛ وأن تفتح المعابر الحدودية لقطاع غزة أمام المساعدات الإنسانية، وتكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل وتدميرها أو تعريضها للخطر أو التسبب في خسارة الموارد الطبيعية أو نفادها.

٤٠ - **السيد سرير** (ملديف): قال إن السياسات التمييزية كان لها أثر اجتماعي واقتصادي وبيل على الفلسطينيين وعلى مواردهم الطبيعية وبيئتهم. وتشمل الانتهاكات التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية، وبناء الجدار، واستغلال الموارد الطبيعية للفلسطينيين، وهدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين وفرض قيود شديدة على حركة البضائع والأشخاص. وقد فُصلت القدس الشرقية فعليا عن الضفة الغربية. وتتحكم إسرائيل في جميع الموارد المائية الفلسطينية تقريبا. وليست مرافق الصرف الصحي كافية. ويتم إلقاء النفايات الصلبة دون قيود في الأراضي والحقول والطرق الجانبية الفلسطينية، مما يعرض البيئة للخطر ويجعل الأرض غير صالحة للزراعة. وهذه السياسات إنما تدل على المكر وليس الإهمال.

٤١ - وأردف قائلا إن استغلال الموارد الطبيعية وفرض القيود على إمكانية الوصول إلى المياه والأراضي، وفرض قوانين تمييزية يواصل أيضا إعاقة النمو الاقتصادي في الجولان السوري المحتل.

٤٢ - واسترسل قائلا إنه لن يتسنى تحقيق الوئام الاجتماعي والمساواة القانونية والفرص الاقتصادية والتنمية المستدامة إلا بالاعتراف بدولة فلسطين التي تتمتع بالسلامة الإقليمية التامة والسيادة التامة على مواردها الطبيعية. وأضاف أن ملديف تؤمن إيمانا كاملا بالحل القائم على وجود دولتين، وتحث الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات فعالة تحقيقا لهذه الغاية. وإن ملديف تأمل في أن تفضي المفاوضات التي استؤنفت مؤخرا إلى تسوية القضايا الأساسية.

٤٣ - **السيدة الشمسي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنه بعد الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب كان رد إسرائيل أن حجبت إيرادات الضرائب التي تحصلها باسم الحكومة الفلسطينية. وشملت سياسات الفصل العنصري التوسعية التي تمارسها إنشاء جدار الفصل، وفرض الحصار على قطاع غزة، والحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية والمياه والطرق والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك، لا يتاح للأرض الفلسطينية المحتلة الوصول إلى الأسواق الدولية وتعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي المنتشرين على نطاق واسع. وتواصل إسرائيل أيضا بناء المستوطنات غير القانونية في الجولان السوري المحتل بهدف تهويد المنطقة وتغيير طابعها العربي التاريخي.

٤٤ - واسترسلت قائلة إن الشعب الفلسطيني له حق غير قابل للتصرف في تقرير مستقبله الخاص به من خلال إقامة دولة مستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية. وإن سوريا لها الحق في أن تطلب إعادة الجولان السوري المحتل، الذي كان جزءا لا يتجزأ من الإقليم الوطني. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بإقناع إسرائيل بوضع حد لسياساتها العدوانية. وأضافت أن بلدها سيواصل تقديم المساعدة للجهود الفلسطينية لبناء الدولة والتنمية. وحثت المجتمع الدولي على أن يحذو الحذو ذاته، وبخاصة من خلال تقديم الدعم للأونروا.

٤٥ - **السيدة روشا بونسيه** (جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن على إسرائيل أن تحترم الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني ولجميع الدول في المنطقة في أن

تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل مشاركتها على نحو كامل في جميع عمليات إنهاء الاستعمار، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٦٥ بشأن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٤٦ - وأردفت قائلة إن السلطة القائمة بالاحتلال دمرت الهياكل الأساسية الحيوية مثل شبكات المياه والمجاري، التي يكرسها الدستور الجديد لدولة بوليفيا المتعددة القوميات باعتبارها حقا من حقوق الإنسان. وإنه وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعد استهلاك المياه من جانب حوالي مليون فلسطيني في ٤٩٢ مجتمعا محليا دون المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية. وتسيطر إسرائيل بصورة خالصة تقريبا على طبقات المياه الجوفية والآبار وغيرها من الهياكل الأساسية للمياه في الضفة الغربية، وقد اقتلعت الآلاف من أشجار الزيتون. وتسبب جدار الفصل في حدوث فيضان في المناطق المتاخمة وتدهور الأراضي فيها، ناهيك عن قطع الصلة بالأراضي الزراعية وتعريض التنوع البيولوجي للخطر. وأضافت أن بلدها يدعو إسرائيل إلى أن تحترم على الفور السيادة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ولسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

٤٧ - **السيد جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه على الرغم من اتخاذ الأمم المتحدة عشرات القرارات التي تؤكد على سيادة السوريين في الجولان السوري المحتل والفلسطينيين على مواردهم الطبيعية، تواصل إسرائيل وميليشيات المستوطنين الإسرائيليين الاستغلال المنهجي للموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل وفلسطين المحتلة والحيلولة دون ممارسة السوريين والفلسطينيين لحقوقهم. وتكفل إسرائيل ألا يستفيد من الموارد الطبيعية لتلك الأراضي غير المستوطنين، وتواصل، عن طريق عمليات المصادرة المستمرة للأرض العربية، سياستها للتوسع في بناء المستوطنات. وقد أشعلت قوات الاحتلال والمستوطنون النيران في غابات نادرة واقتلعوا أشجار الزيتون والفواكه بالقرب من القرى السورية وفي الأراضي الزراعية المجاورة لخط وقف إطلاق النار. وفرضوا حصارا يحول دون بيع القرويين السوريين لمحصولهم من التفاح، الذي هو في أغلب الأحيان مصدر دخلهم الوحيد. وتقوم قوات الاحتلال أيضا، بالتعاون مع الشركات الإسرائيلية وشركات الولايات المتحدة والشركات الأوروبية، بمصادرة أراض من القرى السورية والضغط على سكانها للرحيل حتى يمكن إنشاء مزارع الطاقة الريحية. وعلاوة على ذلك، تعرض سياسة إسرائيل المتمثلة في دفن النفايات النووية والكيميائية في الجولان السوري المحتل النظام الإيكولوجي الحساس لتلك المنطقة للخطر.

٤٨ - وأردف قائلا إن هذه الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية تحول دون تحقيق التنمية المستدامه، وتعوق تقديم الرعاية الصحية وتتسبب في الفقر والبطالة. وهي تدل على عدم احترام إسرائيل للمعايير والصكوك الدولية، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وإن للجنة والإسكوا دورا هاما عليهما الاضطلاع به في تسليط الضوء على هذه الأنشطة. وينبغي أن يعمل جميع المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل وضع حد لاحتلال إسرائيل البربري للأراضي العربية.

٤٩ - **السيد ديغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يساوره بالغ القلق لعمليات السجن الجماعي والاحتجاز الإداري للفلسطينيين؛ والهدم المعتاد للمنازل الفلسطينية؛ وتكثيف أنشطة الاستيطان غير القانونية؛ واستخدام العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين الذين نادرا ما يحاسبون على ما يفعلون. وأضاف أن الحصار المفروض على قطاع غزة يحول بين السكان وتلبيتهم

للاحتياجات اليومية الأساسية، ويعد انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي. وإن حملة بناء المستوطنات المستمرة تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومع اتفاقية جنيف الرابعة، وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤.

٥٠ - واستطرد قائلا إن الاحتلال هو لب الأزمة الطويلة الأمد في الشرق الأوسط. وأي حل لهذه الأزمة سيتطلب إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشريف. وقال إن حكومته تساند بقوة الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير.

٥١ - واسترسل قائلا إن الجولان جزء لا يتجزأ من أرض الجمهورية العربية السورية، وينبغي إدانة كافة التدابير التي ترمي إلى تقويض السلامة الإقليمية لذلك البلد. وأضاف أن وفد بلده يساوره بالغ القلق لتدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقة.

٥٢ - **السيد إسكالونا أوخيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن تقرير اللجنة لا يدع مجالا للشك في انتهاكات إسرائيل اليومية للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وفتوى محكمة العدل الدولية. وهذه الانتهاكات، التي تشكل جرائم واضحة ضد الإنسانية، تشمل استخدام القوة العشوائي والمفرط، والممارسات العنيفة التي ترقى إلى التعذيب، والاحتجاز التعسفي، والتشريد القسري الجماعي، وعمليات هدم المنازل، والحيلولة دون الوصول إلى المياه والأرض الزراعية، وتلويث المياه، وسرقة المحاصيل، واقتلاع أشجار الزيتون، والهجمات على المواقع المقدسة، والعقاب الجماعي المفروض على قطاع غزة، والتحرش بالمعلمين والتلاميذ. وهذه الأعمال القصد منها نسف الحل الممكن الوحيد للصراع، وهو إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في تعايش سلمي. ولم تعد تكفي إدانة إسرائيل؛ فقد حان الوقت للنظر في سبل أخرى لحملها على الامتثال للقانون الدولي.

٥٣ - **السيد محمد** (لبنان): قال إنه قد يبدو من غير المتصور، في عصر العولمة وحرية الحركة للبضائع والأشخاص، أن تستطيع سلطة قمعية منع شعب محتل من التمتع بحقه المعترف به عالميا في الأرض والمياه، وأن يمكنها الإصرار على تجاهل القانون الدولي، ومبادئ حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٤ - وأردف قائلا إن وفد لبنان يظل ملتزما بهذه القرارات، وبمرجعيات مدريد، وبمبادرة السلام العربية. غير أنه يتوقع، رغم ذلك، أنه عندما يأخذ ممثل إسرائيل الكلمة لن يكون بيانه إلا تأكيدا لتجاهل وفد بلده لآراء المجتمع الدولي. وما دامت تلك هي الحالة فستكون القضية الفلسطينية قرحا ملتهبا.

٥٥ - **السيد مالاواني** (جنوب أفريقيا): قال إن المستقطنين الإسرائيليين كثفوا من أنشطتهم في الضفة الغربية خلال عام ٢٠١٣، وذلك بتدمير أشجار الزيتون خاصة. وإن الاحتلال والممارسات القمعية والتمييزية الإسرائيلية التي طال أمدها تؤدي إلى فقدان الأراضي والموارد الإنتاجية، وإلى هبوط في الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم الأزمة المالية، وانخفاض الأجور، وزيادة الفقر والبطالة. وتحجب إسرائيل الإيرادات الضريبية التي تحصلها باسم حكومة دولة فلسطين وتعيد توجيهها، وتواصل إعاقة قدرة السلطة الفلسطينية على تعبئة الموارد المحلية.

٥٦ - واسترسل قائلا إن جنوب أفريقيا توفر التدريب الدبلوماسي للمسؤولين الفلسطينيين، وتقدم المساهمات المالية

للأونروا. ومع ذلك، لن تحل المشكلة بالمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والبلدان المانحة. إذ أن جهود المانحين موجهة نحو إغاثة قصيرة الأجل، ولكن نظام الإغلاقات والقيود يلحق ضررا دائما بالاقتصاد الفلسطيني. وأضاف قائلا إن الاعتماد على المساعدات الدولية لا يمكن استمراره، وبخاصة بالنظر إلى هبوطها مؤخرا. ولا يمكن للمعونة أن تكون بديلا للسيادة على الأراضي والحدود والتجارة والموارد الطبيعية والسياسة الاقتصادية. ولا يمكن للشعب الفلسطيني أن يتمتع بالسيادة على موارده الطبيعية ويحقق الأهداف الإنمائية للألفية إلا عن طريق حل يقوم على دولتين له مقومات البقاء.

٥٧ - **السيدة الدوسري** (البحرين): قالت إن جدار الفصل في الضفة الغربية والحصار المفروض على قطاع غزة يحولان دون تحقيق التنمية المستدامة بإعاقة إمكانية الوصول إلى موارد المياه والمزارع ومصائد الأسماك. وإن سكان الجولان السوري المحتل يعيشون في ظل قيود مماثلة. وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود أكبر لكفالة أن يتمتع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل بحقوقهم كاملة دون شروط. وينبغي الضغط على إسرائيل لحملها على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٨ - **السيد بيشر** (إسرائيل): قال إن بعض الدول الأعضاء تسئ استخدام وقت اللجنة القيّم سعيا لتحقيق مآربها الخاصة. وما يتكشف عنه الأمر هو حملة معادية لإسرائيل تتنكر في ثوب مناقشات للجنة الثانية. وهذه التمثيلية لا تساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضخمة التي تواجه العالم؛ فهي تقوض فقط مصداقية اللجنة كهيئة نزيهة غير منحازة. وإن السرد الذي استمعت إليه اللجنة كما هو متوقع سرد أحادي من جانب واحد وهو ببساطة غير ذي جدوى. فهو يستغل قضية تقرير المصير الفلسطيني في محاولة متعمدة للتشنيع على دولة إسرائيل وتشويه سمعتها والقضاء على شرعيتها. وهو يستند إلى اتهامات متحيزة بشكل صارخ تعطي صورة مشوهة وغير دقيقة للواقع على الأرض، ومن ثم فهو ليس جديرا برد تفصيلي.

٥٩ - واستطرد قائلا إن إسرائيل تساند في الحقيقة مشروعا يتيح استغلال حقل غاز طبيعي في قطاع غزة لصالح السلطة الفلسطينية. ولهذا المشروع إمكانات تغير تغييرا جوهريا حظوظ الشعب الفلسطيني بطريقة لا يضاهيها أي من المنتقصين لقدر إسرائيل مهما أوتوا من بلاغة. وهو يدل على الإمكانات الهائلة للتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع ذلك فهذه الحقائق لا صلة لها بالموضوع تماما، فيما يبدو، بالنسبة لكثير من المشتركين في المناقشة الحالية.

٦٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي حل القضايا الأساسية، بما في ذلك قضية الموارد المائية، عن طريق مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. فالطريق إلى السلام يجب سلكه عبر رام الله والقدس وليس عبر مقر الأمم المتحدة.

٦١ - واستطرد قائلا إنه ليس هناك حصار مفروض على قطاع غزة. والواقع أن جميع المساعدات الإنسانية التي تدخل القطاع تأتي من إسرائيل. وفضلا عن ذلك، فإن الأمر لا يكاد يحتاج إلى مستكشف شهير ليكتشف أن هناك نقطة دخول إضافية إلى قطاع غزة غير إسرائيل.

٦٢ - واسترسل قائلا إن مما يثير الحفيظة أن تكون لدى الممثل السوري الجرأة على مهاجمة إسرائيل. فعلى الرغم من خوض الحكومة السورية غمار هياج يشيع فيه الاقتتال، فقد وجدت الوقت لتطلق قذائف الهاون على منطقة الجولان الواقعة شمال إسرائيل في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ناهيك عن مهاجمة الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين الواقعة داخل حدودها.

٦٣ - وتابع قائلا إن إسرائيل على أهبة الاستعداد لتقاسم معرفتها وخبرتها مع جيرانها والعمل مع اللجنة من أجل اضطلاعها بولايتها. وأعرب عن أمله في أن يكرس كامل وقت اللجنة القيم في المستقبل لتحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي.

البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد

٦٤ - **السيد جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ممثل الاحتلال الإسرائيلي يسعى إلى تحويل مسار أعمال اللجنة ويتهمها وكثيرا من أعضائها بالتسيس. وهو يتكلم عن حقوق الإنسان والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني ناسيا أنه يمثل أسوأ احتلال عرفته البشرية على الإطلاق. وينبغي ألا تصرف الأزمات الجارية في المنطقة الاهتمام عن الحقوق السيادية للشعبين الفلسطيني والسوري. ويشير ممثل الاحتلال الإسرائيلي إلى الوضع في الجمهورية العربية السورية؛ ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسهم في العنف الجاري في البلد عن طريق إمداد الجماعات المسلحة بالأسلحة ومساعدات الطوارئ، وبمساعدتها على عبور الخط الفاصل. وهذه الأعمال تعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر وتعد انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تنص بوضوح على أن كل من يساعد إرهابيا فهو إرهابي.

٦٥ - وتابع قائلا إن شعوب المنطقة في حاجة إلى السلام والأمن والتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل يؤكد أن سياسات العدوان والاحتلال والمصادرة والاستيطان والحصار ستستمر، لأنها جزء من أيديولوجية السلطة القائمة بالاحتلال. وأضاف قائلا إن أي دولة تؤيد إسرائيل وما ترتكبه من جرائم تتحمل المسؤولية عن ذلك الوضع الذي تعجز الأمم المتحدة عن عكس اتجاهه.

٦٦ - **السيد الحنتولي** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن توقعات ممثل لبنان لم تكن صحيحة للأسف. وقد رد ممثل السلطة القائمة بالاحتلال، كالمعهود دائما، بإنكار الحقائق التي تؤكدها الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمراقبون على الأرض. والواقع، أنه زاد الطين بلة بكذبه. وأن النهج الذي تتبعه السلطة القائمة بالاحتلال إزاء التعاون يتمثل في الاستيلاء على ممتلكات الآخرين بينما تحرس ممتلكاتها هي.

٦٧ - واستطرد قائلا إن ممثل السلطة القائمة بالاحتلال قال إن القضية ينبغي أن تحل على المستوى الثنائي. بيد أنه على الرغم من أن جولة جديدة من المفاوضات تجري منذ ثلاثة أشهر فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا عن إنشاء ١ ٥٠٠ وحدة سكنية إضافية في المستوطنات. ومن السهل تماما على إسرائيل أن تتفاوض بينما تواصل القتل وإلقاء القبض والمصادرة وحرمان الشعب من حقوقه الأساسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع إزاء إسرائيل النهج ذاته الذي اتبعه حيال كل النظم العنصرية الأخرى في الماضي. وما لم يتم ذلك لن يكون لدى إسرائيل أي دافع للتحرك نحو السلام.

٦٨ - **السيد بيشر** (إسرائيل): قال إن بلده لا دخل له على الإطلاق في الأزمة السورية، ولا يبدو أن طرفا في هذا الصراع يحتاج إلى مساعدته. وفيما يتعلق بمفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يسعى كلا الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا الأساسية. وإذا كان النجاح يعتمد على مشاركة الأمم المتحدة، فستكون النتيجة بالتأكيد مأساوية لكلا الطرفين.

٦٩ - **السيد الحنتولي** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن للأمم المتحدة دورا يجب أن تضطلع به في حل القضية، لأن الجمعية العامة هي التي أصدرت شهادة الميلاد لدولة إسرائيل.

٧٠ - **السيد جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ممثل الاحتلال الإسرائيلي هاجم الأمم المتحدة وأبدى ازدراء للمنظمة، وقراراتها والقانون الدولي. وجميع التقارير تشير إلى أن بلده، أوبالأحرى الكيان القائم بالاحتلال، ضالع في الأحداث الجارية في سوريا. وليس لأي فرد يمثل الاحتلال الإسرائيلي أي ضمير إنساني على الإطلاق، وليس له حق في أن يبدي آراء بشأن احتياجات الشعب السوري.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.